



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الإدارية – بغداد

وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية – بغداد

للمدة من

2018 / 11/ 29 -28

تحت شعار

الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال

المجلد الثاني / رقم الإيداع (642)

البحوث المنشورة محكمة

الفهرست المجلد الثاني

المحور المالي والمصرفي			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
31	دور استخدام استراتيجية الصيرفة الشاملة في تعزيز المقدرات التنافسية المصرفية/دراسة تطبيقية في المصرف العراقي للتجارة(بابل، كربلاء، النجف)	م.م. قاسم حاجم صاحب السيدة زينب علي حسين	2-27
32	مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق	أ.م. د. نغم حسين نعمة السيد احمد نوري حسن	28-54
33	السياسة المالية وتحديات التحول من العجز الى الاستقرار المالي على مستوى الاستدامة المالية في العراق	م. احمد صالح حسن م. علي وهيب عبد الله	55-73
34	رأس المال البشري وعلاقته بالصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية العراقية /دراسة تطبيقية في مصرفي الرافدين والرشد فرع الصويرة	م. د. نصير محمد عزال م. كمال عودة فاضل م. م. هالة عايد هادي	74-104
35	The Usage of Automatic Teller Machine (ATM) in Kurdistan Bank-Erbil	Yazen N. Mahmood Anas M. Maarooof	105-112
36	دور صندوق النقد الدولي في ادارة الديون العراقية	أ.م. د. عماد خليل ابراهيم م. د. شيماء عبد الستار جبر	113-130
37	تأثير تقلبات سعر الصرف على مؤشر تركيز سوق العراق للأوراق المالية/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية	أ.م. د. شذى عبد الحسين جبر السيدة نهران قاسم كرمين	131-152
38	ACOMPARISON STUDY ON PAYTM AND OTHERS ELECTRONIC PAYMEENT STSTEM OF E_WALLET	Dr. Anwar Mustafa PhD. Scholar : Syed Mohd Minhaj	153-160
محور الجودة			
39	اثر الادارة العليا في تطبيق الجودة الشاملة/دراسة تطبيقية لعينة من تدريسي وموظفي جامعة الفلوجة	أ.م. د. خالد عبد الله ابراهيم د. شذى عبود شاكر	162-177
40	متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة واثرها في ابعاد التنمية المستدامة/دراسة استطلاعية في عدد من المنظمات الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى	أ. د. اكرم احمد الطويل السيد احمد عبد الستار السيدة صفاء موفق نايف	178-200

دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون العراقية

أ. م. د. عماد خليل ابراهيم م. د. د. شيماء عبد الستار جبر

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

المستخلص

يعدّ صندوق النقد الدولي إحدى المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على عولمة السياسة الإقتصادية الدولية ، ويعدّ مظلةً للعديد من الدول طالبة الإقتراض الدولي ، ومنها العراق الذي لجأ الى الإقتراض من صندوق النقد الدولي بسبب ما خلفته النزاعات المتكررة التي شهدها من آثار سلبية على المستويات كافة مما إستدعى تحركاً دولياً لمعالجتها في ظل إنخفاض حاد في أسعار النفط جعلت الإقتصاد العراقي على وشك الإنهيار ، فضلاً عن السياسات الخاطئة التي إنتهجتها الحكومات العراقية المتعاقبة والتي إعتمدت بشكل أساسي ومفرط على الإيرادات النفطية ممّا جعل الإقتصاد العراقي ربيعاً مرتبطاً بارتفاع وإنخفاض أسعار النفط التي من الصعوبة بمكان التحكّم بها . وقد تقدمت السلطات العراقية بطلب الموافقة على تطبيق برنامج يتابعه خبراء الصندوق لإرساء سجل للأداء فيما يتعلق بمصادقية سياستها ، لغرض الحصول على (34,5) مليار دولار وإستخدامها في معالجة الأزمات الإقتصادية التي يُعانيها .

الكلمات المفتاحية : (صندوق النقد الدولي ، إقتصاد ريعي ، إتفاق الإستعداد الإئتماني ، الديون الخارجية) .

Abstract

The International Monetary Fund (IMF) is one of the international financial institutions working on the globalization of international economic policy. It is the umbrella for many countries that seek international borrowing. Iraq is one of the countries that resorted to borrowing from the International Monetary Fund due to the negative effects it has had on the levels All of which called for international action to deal with the sharp decline in oil prices have made the Iraqi economy on the verge of collapse, as well as the wrong policies pursued by successive Iraqi governments, which relied mainly and excessive on oil revenues, which made the economy D. Iraq is associated with high and low oil prices, which are difficult to control. The Iraqi authorities have applied for approval to implement a program monitored by the Fund's experts to establish a record of performance with

regard to the credibility of its policy, for the purpose of obtaining (5.34) billion dollars and used in the treatment of economic crises suffered.

Keywords: International Monetary Fund (IMF), Rural Economy, Credit Standby Agreement, External Debt.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث والأسباب الرئيسة التي دفعتنا لإختياره في كونه من المواضيع الجديرة بالإهتمام فضلاً عن معرفة أسباب لجوء العراق للإقتراض الدولي وهو يعدّ من الدول الغنية جداً وصاحب أعلى إحتياطات نفطية ، في الوقت الذي توجد فيه دول عدّة لا تمتلك هذه الثروات ولديها وفرة في ميزان مدفوعاتها .

إشكالية البحث : إنطلق بحثنا من إشكالية تتمحور حول ما شهده الإقتصاد العراقي من إنهيار كبير، وإمكانية معالجة حالة الإختلال فيه بإقتراضه من (الصندوق)، وهل سيسطيع العراق القيام بالإصلاحات اللازمة التي فُرضت عليه لمنحه القرض ، ومن ثم الإيفاء بمتطلباته والفوائد المترتبة عليه في مواعيدها المقررة .

فرضية البحث : إن هناك أسباباً إقتصادية حاکمة دفعت العراق الى الإقتراض من صندوق النقد الدولي ، بصيغة قروض ميسرة يتم إستثمارها في مشاريع مُدرة للدخل تساعد على تحسين واقع الإقتصاد العراقي ، على الرغم ممّا قد تُرتبه من آثارٍ سلبية على الإقتصاد ، ومن ثم القدرة على الإيفاء بمتطلباته في ظل أداء حكومي متعثر.

هيكالية البحث : تم تقسيم البحث الى محاور ثلاثة ، هي :

المحور الأول : متطلبات لجوء العراق الى الدين الخارجي

المحور الثاني : الإتفاق الإئتماني بين العراق وصندوق النقد الدولي

المحور الثالث : الآثار المترتبة على الإقتراض من صندوق النقد الدولي

المحور الأول / متطلبات لجوء العراق الى الدين الخارجي

إن البحث في متطلبات اللجوء الى الإقتراض الخارجي يستوجب عرضاً لأهم سمات الإقتصاد العراقي وماهية الأسباب الكامنة التي دفعته الى الإقتراض الخارجي وعلى النحو الآتي:

أولاً : سمات الإقتصاد العراقي

يُمكن القول أن السمة الأساسية للإقتصاد العراقي أنه (إقتصاد ريعي) ، أي أنه أحادي الجانب التي تعتمد فيه إيرادات الدولة وبشكل أساسي على المورد النفطي لتمويل الإنفاق العام وهذا ما أدى الى تشويه الهيكل الإنتاجي للقطاعات الإقتصادية خلال العقود الماضية ولاسيما بعد 2003⁽¹⁾ ، ويملك العراق خامس أكبر إحتياطي نفط خام في العالم ، مع 141.5 مليار برميل، وثالث أكبر مصدر نفط في العالم وثاني أكبر مصدر من بين دول الأوبك، مع نحو 112 ترليون قدم مكعب من

(¹) نور شذهان عدّاي ، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010 – 2014) ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ، 2016 ، ص 2 .

الاحتياطي المؤكّد، ويعدّ احتياطي الغاز الطبيعي في العراق الثاني عشر الأكبر في العالم ، ويُسيطر قطاع الغاز والنفط على الإقتصاد ، ويُشكّل القطاع أكثر من 65% من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 90% من عائدات الحكومة المركزيّة ، و98% من صادرات البلد⁽²⁾ .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن العراق يعدّ من الدول (الهشة) إذ أنه في دراسة قام بها (معهد السلام) بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2016 لتصنيف الدول بوصفها (دول هشة أو رخوة) بناءً على مؤشرات مُحدّدة أساسها مستويات إستقرار الدول لـ (178) دولة ، فقد جاء العراق في المرتبة (104) عالمياً⁽³⁾ ، وفيما يتعلق بمؤشر الفقر والتدهور الإقتصادي الذي تناول مقياس قوّة الدولة التي تؤمّن الإحتياجات لمواطنيها ، وتشمل الضغوط والتدابير المتعلقة بـ : (العجز الاقتصادي ، الدين الحكومي ، معدّل البطالة ، توظيف الشباب ، القوة الشرائية ، الناتج المحلي الإجمالي ، التضخّم) ، فقد سجل هذا المؤشر درجة سلبية مقدارها (6.8) في عام 2016⁽⁴⁾. في حين سجّل مؤشر التنمية الإقتصادية في العراق (9.8) في عام 2016⁽⁵⁾، وهذا بالتأكيد يرجع الى أن (23%) من العراقيين يعيشون على أقل من (2.2) دولار يومياً ضمن إحصاءات الأمم المتحدة لعام 2016، ويبلغ معدّل البطالة (11%) على الصعيد الوطني (7% من الذكور و 13% من الإناث)، أي أن (653 ألفاً) عاطلون عن العمل بينهم (496 ألفاً) من الذكور و(157 ألفاً) من الإناث ، منهم (18%) نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-24) عاطلون عن العمل⁽⁶⁾. وإذا كان مؤشر (الحالة الإقتصادية) بصورة عامة قد سجّل درجة مقدارها : (6.6) في عام 2017 ، إلّا أن مؤشر (المساواة الإقتصادية) قد سجّل درجة مقدارها : (7.3) وكلاهما لا يزالان ضمن إطار المؤشر السلبي للإقتصاد ، أنظر الجدول رقم (1) (7).

جدول رقم (1) يوضّح مؤشرات الدول الهشة في العراق لعام 2016

المؤشر الدرجة من 10%	التنمية الاقتصادية	العنف	الفقر والانحدار الاقتصادي	شرعية الدولة : -الفساد -الانتخابات -مستوى الديمقراطية	الخدمات العامة	حقوق الإنسان وسيادة القانون	التدخل الخارجي
9.8	7.9	6.8	9.2	7.8	8.9	9.7	

المصدر :

The Fund for Peace, Report Edited by J. J. Messner, Washington, D.C.
2005,2016, www.fundforpeace.org

(²) أنظر : وثيقة برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقرض مقترح لجمهورية العراق ، وثيقة البنك الدولي : (تقرير رقم: IQ-97938 - العراق) ، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

(³) See: The Fund for Peace, Report Edited by J. J. Messner, Washington, D.C. 2005,2016, www.fundforpeace.org, p.3.

(⁴) See: The Fund for Peace, op.cit.

(⁵) See: The Fund for Peace, op.cit.

(⁶) للتفصيل حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ..أنظر :

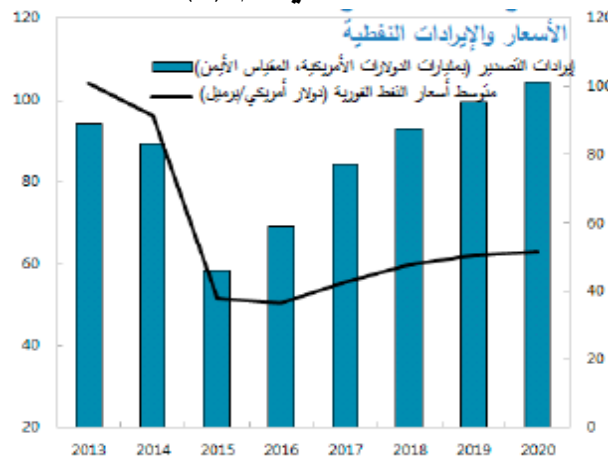
http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/operations/about_undp.html

(⁷) See: The Fund for Peace, op.cit.

فضلاً عن ذلك ، فإن الإقتصاد العراقي يُواجه تحديات خطيرة إذ أسهم تراجع أسعار النفط في عامي 2015 و 2016 وظهور الجماعات الإرهابية في حدوث تدهور حاد للنشاط الإقتصادي، كما أدى إلى زيادة متسارعة في عجز المالية العامة والحساب الجاري ، وقد تركت هاتان الأزمات أثراً شديداً على النمو، وحولت الموارد بعيداً عن الإستثمارات المنتجة، وزادت معدلات الفقر والضعف والبطالة، وما زال الإستهلاك الخاص والاستثمار منخفضين نتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي وسوء مناخ الأعمال، إذ تقلص الإقتصاد غير النفطي بنحو (14%) في عام 2015 ، بعد إنخفاضه بنسبة (5%) في عام 2014 ، على الرغم من أن الإقتصاد العراقي شهد نمواً بنسبة (2.9%) في عام 2015 بعد إنخفاضه إلى (1.0%) في عام 2014 ، على خلفية زيادة قدرها (19%) في إنتاج النفط⁽⁸⁾.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي في تقريره (16/11 في عام 2016) أوضح الإنخفاض الحاد في أسعار النفط ومن ثم الإنخفاض الذي تبعه في الإيرادات النفطية ومنذ عام 2014 ، وقد وصل الى أدنى حد في عام 2015 ، على الرغم من إرتفاع الخط البياني ابتداءً من عام 2016 ، ومن المتوقع أن يستمر الإرتفاع ما بعد عام 2018 أنظر الشكل البياني رقم (1).

الشكل البياني رقم (1)

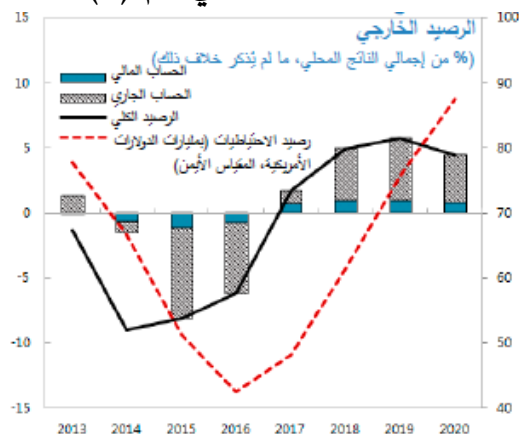


المصدر: التقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، البريد الإلكتروني: [@imf.org](http://www.imf.org/publications)

وهذا بلا شك أدى الى إنخفاض كبير في ميزان المدفوعات ومن ثم أدى الى سحب متزايد من الرصيد الإحتياطي للنقد الأجنبي الذي وصل الى أدنى حد في عام 2016 ، وعندها أيضاً بدأ الخط البياني بالصعود تدريجياً ، أنظر الشكل البياني رقم (2).

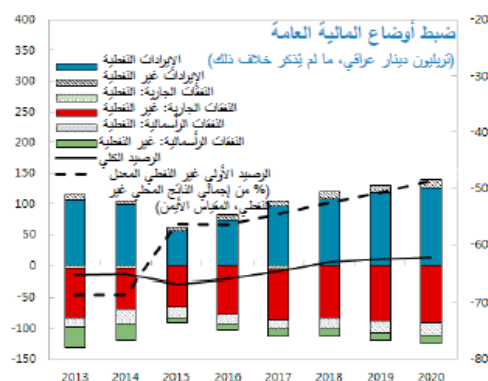
(8) أنظر: تقرير البنك الدولي عن حالة الإقتصاد العراقي، 2017، في الموقع الرسمي للبنك الدولي: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview>

الشكل البياني رقم (2)



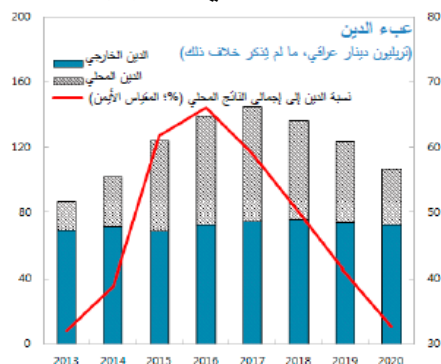
المصدر: التقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق.
ونتيجةً لذلك ، قامت الحكومة العراقية _ كردّ فعلٍ لهبوط الإيرادات النفطية بتنفيذ عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة ينطوي معظمها على تخفيض الإستثمارات غير النفطية وفي السلع والخدمات ، أنظر الشكل البياني رقم (3).

الشكل البياني رقم (3)



المصدر: التقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق.
ومع هذا ، كان عبء الدين العام مرتفعاً وخاصةً في عام 2016 ، وعندها أيضاً بدأ الخط البياني في نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي بالإنخفاض تدريجياً ، أنظر الشكل البياني رقم (4).

الشكل البياني رقم (4)



المصدر: التقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، المصدر السابق.

وقد شهد معدل النمو في عام 2016 توسعاً ليصل إلى (11%) ، مدفوعاً بزيادة الإنتاج النفطي، لكن يُتوقع في الوقت نفسه أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى (8.2%) نتيجةً لإنخفاض الطلب الناشئ عن استمرار التدابير التي لجأت إليها الحكومة لترشيد الإنفاق وضبط أوضاع المالية العامة واستمرار حالة إنعدام الأمن، ونتيجةً لاستمرار إنخفاض أسعار النفط في عام 2016 ، يُقدر عجز الموازنة بنحو (12%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 ، ونظراً للتحديات الشديدة التي يواجهها العراق واحتياجاته التمويلية الكبيرة، وافق صندوق النقد الدولي في يوليو/تموز 2016 على إتفاق إئتماني مع العراق مدته ثلاث سنوات بمبلغ (5.34) مليار دولار⁽⁹⁾.

وفي آب 2017 لجأ العراق إلى سوق السندات السيادية في أول إصدار سيادي منذ عام 2006 إذ بلغت قيمته نحو (مليار) دولار ، وساعد تحسّن نواتج المالية العامة على إستقرار الدين العام بعد أن أدت عمليات الإقتراض الكبيرة وإصدار ضمانات الديون إلى زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من (32%) في عام 2014 إلى (64,4%) في عام 2016 ، وفي عام 2017 خُفّض عدد كبير من الضمانات وتحسّن مستوى إدارتها ، وقُدّر ما حققه الميزان التجاري من فائض بنحو (0,7%) من إجمالي الناتج المحلي ، وتشير التنبؤات إلى أن النمو العام لإجمالي الناتج المحلي سيعود إلى تحقيق معدل إيجابي في عام 2018 ومن المرتقب أن يستفيد النمو الإقتصادي غير النفطي من زيادة الإستثمارات لإعادة الإعمار ، ولكن غياب إصلاحات هيكلية لن تُعمر زيادة النمو في هذا القطاع طويلاً⁽¹⁰⁾.

ووفقاً إلى قانون الإدارة المالية والدين العام العراقي ذي الرقم (95 لسنة 2004) فإن الديون تُعدّ التزاماً دولياً ومن ثم فإن الحكومة العراقية ملتزمة بسدادها للدول والمؤسسات الدولية التي قامت بإقراض العراق لتمويل نفقاته ، فضلاً عن أن العراق ملتزم بتسديد ديون الحكومات السابقة وذلك لأن الديون الخارجية لا تسقط بسقوط الحكومات وإنما تعدّ دَماً على عاتق الدولة⁽¹¹⁾.

ثانياً : أسباب اللجوء إلى الدين الخارجي

إن ميزانية الدولة العراقية مُثقلة بالديون الخارجية⁽¹²⁾ - وكما ذكرنا آنفاً - نتيجةً للسياسات الخاطئة للحكومات السابقة في الإعتماد بشكل أساسي ومفرط على الإيرادات النفطية ، وإذا ما حاولنا تقصي تاريخ الديون العراقية لابد لنا من الرجوع إلى ثمانينيات القرن المنصرم لمعرفة سبب زيادة نفقات الحكومة العراقية في تلك الفترة ولجوءها إلى الدين الخارجي على الرغم من أن العراق كان - ولا يزال - يُعدّ في مصاف الدول المتقدمة في إحتياجاتها النفطية ؟

⁽⁹⁾ أنظر : المصدر السابق.

⁽¹⁰⁾ أنظر: تقرير البنك الدولي عن حالة الإقتصاد العراقي المتوقع لعام 2018، في الموقع الرسمي للبنك الدولي:

<http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview>

⁽¹¹⁾ قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 ، صدر هذا القانون بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقت رقم 94 لسنة 2004 الذي أوقف العمل بقانون الموازنة العامة المُوخدة للدولة رقم 107 لسنة 1985 وقانون المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940 المُعتل ليحلّ محلّهما ولايزال هذا القانون نافذاً إلى حدّ الآن .

⁽¹²⁾ للمزيد من التفصيل راجع د. احمد ابراهيم علي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، تشرين الاول 2015 ، ص 7

لا شك إن الحكومة العراقية في حقبة الثمانينيات لجأت الى الإقتراض الخارجي لتمويل الحرب العراقية - الإيرانية وتغطية تكاليفها الباهظة التي إستمرت نحو ثمان سنوات ، وما أن خَرَجَ العراق منها مُثْقَلًا بالديون حتى دخل في حرب (الكويت) لا قدرة له عليها وما ترتب على ذلك من الإلتزام بدفع التعويضات للدول والهيئات والشركات والأفراد الذين تضرّروا منه ، إذ أصدر مجلس الأمن بين عامي 1990_2010 (88) ثمانية وثمانون قراراً ضده (76) منها طبقاً للفصل السابع ، وقد عدت أكبر مجموعة شاملة من العقوبات الاقتصادية اعتمدت حتى الآن منذ تاريخ إنشاء الأمم المتحدة⁽¹³⁾. وقد تأسست (لجنة التعويضات) الخاصة بالعراق ، طبقاً لقرار مجلس الأمن ذي الرقم (1991/692) ، وكان مجموع ما دفعه العراق من تعويضات إلى غاية 2011/4/28 ، هو : (31,400) مليار دولار ، لقاء (3) ثلاثة ملايين مُطالبَة قُدِّمت إلى اللجنة بين عامي 1991_2011 ، مع باقي مستحقات للكويت مقدارها (21) مليار دولار ، وإنّ آخر ما تمّ دفعه ، كان (680) مليون دولار ، وتتعلق بـ (9) مُطالبات لمؤسسات وشركات كويتية⁽¹⁴⁾ ، فضلاً عن ذلك ، فقد عُقد إتفاق بين الأمم المتحدة والعراق إستناداً إلى قرار مجلس الأمن ذي الرقم/686 في 14/نيسان/1995⁽¹⁵⁾ ، وهكذا فقد حُدّد ما نسبته (30%) من قيمة المبيعات النفطية العراقية لتغطية برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء لتعويض الدول والشركات والأفراد الذين تضرّروا من الإجتياح العراقي للكويت ، وقد تمّ تخفيض هذه النسبة في 27 سبتمبر/أيلول عام 2000 الى (25 %) ثم جرى تخفيضها ثانيةً عام 2003 الى ما نسبته (5%) ، وفي خطوة لاحقة وبعد عام 2003 جرت مفاوضات مع دول نادي باريس لإطفاء وشطب نسبة تتراوح ما بين (75 و 95 %) من ديونها للعراق⁽¹⁶⁾.

ولكن ما هو السبب الكامن وراء هذه التخفيضات المتتالية للديون العراقية ؟

للإجابة على ذلك نقول : إن العراق في حقبة التسعينيات وبداية الألفية لم يعد قادراً على تحمّل الديون الطائلة التي أثقلت كاهله ، لذلك فقد تمّ التفاوض مع الدول الدائنة لإطفاء ديونها أو على أقل تقدير تخفيضها من أجل مُعالجة مشكلة إستدامة الدين الخارجي العراقي لاسيما وأن هذه الديون رُتبت لإعتبارات سياسية ولأغراض عسكرية وللإتفاق على برامج تسلّح ، ولم تُقدم لإعتبارات إنسانية ولاسيما إن الجزء الأكبر من هذه الديون هي عبارة عن فوائد ومتأخرات متراكمة على العراق في ظلّ ظروف حصار إقتصادي وعقوبات دولية يخضع لها العراق دامت قرابة (13) عاماً وقع خلالها العراق رهينة لقرارات مجلس الأمن الدولي⁽¹⁷⁾.

⁽¹³⁾ See: Malcom N. Show , International Law , Second Edition ,Cambridhe ,Grotius publication Limited, Op.Cit , p.1243.

⁽¹⁴⁾ See: Doc:(PR/2011/1) , 27 , January 2011 , www.uncc.ch.

⁽¹⁵⁾ أنظر: قرار مجلس الأمن ذي الرقم/686 في 14/نيسان/1995 ، في الوثيقة :

(S/RES/986 (1995) , 14 , April , 1995.

⁽¹⁶⁾ أنظر: نور شهدان عداي ، مصدر سابق ، ص 18 ؛ أنظر: استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق للسنوات المالية 2013-2016 ، وثيقة مجموعة البنك الدولي رقم التقرير Q1-73265 ، ادارة الشرق الاوسط ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، 13 / تشرين الثاني 2012 ، ص 15 .

⁽¹⁷⁾ نور شهدان عداي ، مصدر سابق ، ص 12 .

وعلى ضوء المفاوضات التي أجراها العراق مع دول نادي باريس تم عقد إتفاقية (المساندة الطارئة - EPCA) أو ما يُصطلح عليها : (Emergency Post Conflict Assistance) ، إذ تعدّ هذه الإتفاقية إحدى متطلبات الدخول في مفاوضات مع دول نادي باريس وقد إنتهت المفاوضات بالحصول على تعهّدات بشطب ما نسبته (70 - 80 %) من ديون دول النادي على العراق بعد أن أبدت كل من فرنسا والمانيا مرونة بعدما كانت تربط توقيع أي إتفاق مع العراق بإستعادة إستقلاله وسيادته ، ولكن هل هذا التخفيض رُبط بشروط معينة يخضع لها العراق أم لا ؟ لقد خفّضت دول نادي باريس المديونة العراقية الى ما نسبته (80 %) من مجموع المديونية البالغة (39,9) مليار دولار وفقاً لضوابط وإجراءات يخضع لها العراق وهي : (1- إعادة النظر بأسعار النفط ، 2- رفع الدعم عن البطاقة التموينية وإستبدالها بتعويض نقدي ، 3- التوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام، 4- فتح المجال للإستثمار الأجنبي) ⁽¹⁸⁾ .

وقد نصّت الإتفاقية الموقعة مع دول نادي باريس على تخفيض نحو (30%) من الدين الكليّ حال توقيع الإتفاقية على أن يكون من الفوائد المتأخرة وتخفيض نحو (30 %) أيضاً حال توقيع ترتيبات المُساندة بموعد أقصاه عام 2005 وتخفيض نحو (20 %) المتبقية حال تقديم الصندوق تقريراً يؤكد إتمام العراق لإلتزاماته بموجب بنود إتفاقية ترتيبات المُساندة وبموعد أقصاه عام 2008 ، وقد أَعفّت كل من الولايات المتحدة وأستراليا ومالطا والصين وسلوفاكيا وقبرص العراق من ديونها كاملةً ، وألغت صربيا نحو (90%) من ديونها على العراق ، أما بلغاريا وماليزيا وإندونيسيا فقد ألغت ما نسبته (80%) من ديونها على العراق ، أما مصر فقد ألغت (65%) من إجمالي ديونها البالغة نحو (740 دولار) ، وقد نجح العراق في نهاية عام 2005 على مبادلة (20%) من ديونها الأصلية بسندات وإلغاء الباقي وهي ديون تزيد على (20 مليار دولار) ⁽¹⁹⁾ .

خلاصة ما تقدم ، فإن ديون العراق بعد الإتفاق على التخفيض مع دول نادي باريس تتمثل بالآتي :

جدول رقم (2) (ديون العراق قبل عقد اتفاق الاستعداد الائتماني)

ت	أسم الدولة	ديونها قبل التخفيض	ديونها بعد التخفيض
1-	دول نادي باريس	51,6 مليار دولار	9,9 مليار دولار
2-	دول خارج نادي باريس	17,9 مليار دولار	2,9 مليار دولار
3-	دول الخليج (السعودية ، الكويت ، قطر)	30-40 مليار دولار	30-4 مليار دولار
4-	الامارات العربية	7 مليارات دولار	7 مليار دولار

المصدر (إعداد الباحثان)

⁽¹⁸⁾ نور شدهان عداي مصدر سابق ، ص 12 .

⁽¹⁹⁾ نور شدهان عداي ، المصدر نفسه ، ص 13-14 .

وهناك ديون تجارية على العراق تبلغ نحو (20) مليار دولار موزعة بين مؤسسات مالية ومجهّزين والتزامات لشركات أجنبية وغيرها ، وقد تمّ شراء قسم من الديون التجارية التي تقلّ مبالغها عن (35) مليون دولار نقداً ونسبة (10,25 %) وبلغ مجموع الديون المشتريات نحو (3,9) مليار دولار وبلغ مبلغ الشراء (400) مليون دولار، أما الديون التجارية التي تزيد على (35) مليون دولار فقد تمّ شرائها بسندات بنسبة (20%) من إجمالي الدين ويتم تسديد الدين على (16) ست عشرة قسطاً نصف سنوي اعتباراً من عام 2020 ، والعراق ملتزم بجدولة الديون الخارجية منذ الفينات القرن المنصرم وإلى حدّ الآن⁽²⁰⁾.

المحور الثاني / الإتفاق الإئتماني بين العراق وصندوق النقد الدولي

وفيه سنحاول التطرق الى مضمون الإتفاق الذي عقده العراق مع صندوق النقد الدولي ، والمراجعات الدورية المرتبطة به ، بعد أن نبحت في الشروط التي حدّدها (الصندوق) لإقراض العراق.

أولاً. شروط صندوق النقد الدولي لإقراض العراق

يهدف صندوق النقد الدولي (من خلال القروض التي يُقدّمها) إلى مساعدة الدول الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات، والإستقرار الاقتصادي، وإستعادة النمو الاقتصادي ، وبشكل عام، يقدم الصندوق نوعين من القروض - القروض المُقدّمة بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض المُقدّمة إلى البلدان الفقيرة بشروط ميسرة، تكون فيها أسعار الفائدة منخفضة أو في بعض الحالات صفراً⁽²¹⁾.

من المعلوم إن صندوق النقد الدولي لا يقوم بإقراض أية دولة إلّا بعد فرض حُزمة من الشروط عليها ، فهل خضع العراق لهذه الشروط عند طلبه لعقد إتفاق الإستعداد الإئتماني ؟

إن أبرز ما تمخّضت عنه المناقشات التي جرت بين العراق وصندوق النقد الدولي هو الآتي :⁽²²⁾

1- تقوية مؤسسات الدولة لدعم الانضباط المالي وإدارة عائدات النفط :

ويتطلب ذلك تنويع مَصادر الإيرادات من خلال ما يأتي :

أ. إستحداث ضرائب غير نفطية وذلك لتنويع مصادر الدخل.

ب. ترشيد الإنفاق الحكومي : ووفقاً لتقرير أعدّه خبراء البنك الدولي فإنه هناك مجالات يُمكن من خلالها تحقيق وفورات وتحسين جودة الإنفاق الحكومي مثل مراجعة سياسة التوظيف في القطاع العام والعمالة الوهمية وتخفيض الدعم ولاسيما في قطاع الطاقة ونظام التوزيع وترشيد الإستثمار وتحديد أولوياته.

⁽²⁰⁾ للمزيد من التفصيل حول الديون العراقية الخارجية ، أنظر: وزارة المالية العراقية ، دائرة الدين العام .

⁽²¹⁾ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016 ، في الموقع :

International Monetary Fund (ARABIC), 700 19th Street NW ,Washington, DC 20431 USA, .
www.imf.or, p.64.

⁽²²⁾ للمزيد من التفصيل يُمكن مراجعة تقرير صندوق النقد الدولي والمعنون: المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع العراق ، البيان الصحفي رقم 15/382 والصادر في 18/ أغسطس/آب 2015 .

2- إقتصاد متنوع ودور أكبر للقطاع الخاص :

ويتمثل ذلك بتحقيق تكافؤ الفرص للمصارف الخاصة مع تلك المملوكة للدولة ، فضلاً عن ضرورة إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة على المدى المتوسط إذ إن هناك نحو (176) مؤسسة مملوكة للدولة ويعمل بها أكثر من (500) ألف عامل ويقتصر أغلبها للكفاءة وتحتاج الى إصلاحات عاجلة ، من جهة ثانية لا بد من تحسين بيئة الأعمال إذ يُمكن القول بأن العراق يعدّ دون المستوى في عدد من المؤشرات الدولية إذ يحتل العراق المرتبة (156) من بين (189) بلداً في ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 الصادر عن البنك الدولي⁽²³⁾ .

3- نمو أكثر إحتواءً لشرائح المجتمع :

على الرغم من النمو الحاصل في الناتج المحلي في السنوات الماضية فإن العراق لم يُحقّق حتى الآن نمواً يتّسم بالإستمرارية والشمول لفئات المجتمع كافة ، إذ أنه بنهاية عام 2014 بلغ معدّل البطالة (11%) لاسيما بين الشباب كما إن مساهمة المرأة في سوق العمل يتميز بالضعف ، إذ بلغ نحو (13%) وهي نسبة منخفضة وفقاً للمعايير الدولية ، كما إن معدّل الفقر في العراق سجّل إرتفاعاً نسبي وخاصة بعد زيادة أعداد اللاجئين ، لا بد كذلك على الحكومة العراقية من تحسين شبكة الأمان الإجتماعي بإنشاء شبكات أمان موجهة بشكل أكثر دقة لأكبر عدد من المستحقين⁽²⁴⁾ .

ثانياً. مضمون الاتفاق الائتماني بين العراق وصندوق النقد الدولي :

بموجب هذا الإتفاق ستقوم الحكومة العراقية بتنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة بحيث تعمل على إحتواء النفقات العامة على نحو يتّسجم مع ما متوفر من إيرادات وتمويل ، بهدف تخفيض العجز الأولي غير النفطي بمقدار (20) مليار دولار أمريكي أو نحو (12%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بين عامي 2013-2016 ، كذلك تمّ التوصل الى إتفاق في إطار هذا البرنامج حول التدابير اللازمة لتعزيز إدارة المالية العامة ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإستقرار القطاع المالي وقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 29 /يوليو / 2015 على تقديم دعم مالي للعراق بقيمة (891,3) مليون وحدة حقوق سحب خاصة بما يُعادل (1,24) مليار دولار أو نحو (75%) من حصة العضو⁽²⁵⁾ .

ثالثاً. الأسباب الموجبة للبرنامج : هناك العديد من الأسباب التي دفعت العراق الى طلب عقد إتفاق الإستعداد الائتماني بينه وبين صندوق النقد الدولي لعل أهمها ما يأتي :

(23) للمزيد من التفصيل يُمكن مراجعة تقرير صندوق النقد الدولي والمعنون : المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع العراق ، البيان الصحفي رقم 15/382 والصادر في 18 /أغسطس/ آب 2015 .

(24) المصدر نفسه .

(25) للمزيد من التفصيل : راجع البيان الصحفي رقم 04 / 16 الصادر في 12 /يناير / 2016 والتقارير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، ويُمكن الحصول على هذا التقرير والبيان الصحفي بمراجعة البريد الإلكتروني : [@imf.org](http://www.imf.org/publications)

- 1- لما يواجهه العراق من صدمة جزاء هجمات تنظيم (داعش) والآثار غير المباشرة على الإقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة (26).
- 2- الأزمة الإنسانية الكبيرة فضلاً عن تدمير البنية التحتية العراقية وأثرت على بنية الإقتصاد العراقي ، وأنها قوّضت التجارة الخارجية والداخلية بشكل كبير (27).
- 3- إنخفاض حاد في أسعار النفط بنسبة (50%) الأمر الذي أدى الى حدوث صدمة حادة في ميزان المدفوعات العراقي وإيرادات موازنته السنوية والتي تعتمد كلها على الإيرادات النفطية (28).
- ولكن لماذا تبرز الحاجة الملحة الى أن يكون العراق تحت مظلة صندوق النقد الدولي ؟ يذهب بعض الباحثين الى أن دخول العراق تحت مظلة صندوق النقد الدولي بدلاً من لجوئه الى الدول الأخرى يُحقّق فوائد عدّة يُمكن إجمالها بالآتي : (29)

1. إن إنخراط العراق في برنامج المساعدات الإقتصادية والمالية تحت مظلة الصندوق سوف يُعطي إمكانية مضاعفة للعراق في تجنب ما يواجهه من أزمة حادة تُعصف بإقتصاده.
2. يُوفر له رقابة دولية لأداء الحكومة العراقية ويزيد من حوكمة المؤسسات العامة ويُصحّح مسار الفساد والمحسوبية التي إنتشرت في مفاصل الدولة العراقية كافة.
3. غياب الرؤية الإقتصادية وضعف السياسات اللازمة لإصلاح الإقتصاد وتنمية قطاعاته المختلفة ، فضلاً عن أن شيوع البطالة والإعتماد المُفرط على النفط .

رابعاً :- جدول المراجعات الدورية مع صندوق النقد الدولي

في 20 / تشرين الثاني / 2016 أوضح رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في رسالة الى السيدة كرستين لاغارد (المدير العام لصندوق النقد الدولي) ، ان العراق يحاول الالتزام باتفاق الاستعداد الائتماني وان الحكومة العراقية قد قامت بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لتصحيح اوضاع المالية العامة والابقاء على اتفاق الاستعداد الائتماني في مساره الصحيح (30) .

لقد حقق العراق ثلاثة من خمسة معايير أداء مع نهاية حزيران / 2016 وهذه المعايير هي (31):

1. ان رصيد إجمالي احتياطيّات البنك المركزي العراقي تجاوز الحد الأدنى المقرر بمبلغ 7مليار .
2. بقي صافي الأصول المحلية دون الحد الأعلى المقرر بمبلغ 0.4 ترليون دينار .

(26) أنظر: التقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي

[@imf.org](http://www.imf.org.publications)

(27) أنظر: خطاب النوايا الموجه من الحكومة العراقية الى مدير عام صندوق النقد الدولي والمرفق بتقرير الصندوق المرقم 6/11 والصادر في يناير 2016 ، متاح على الرابط الآتي : www.imf.org تاريخ الزيارة 2018 / 7/20 .

(28) أنظر : خطاب النوايا الموجه من الحكومة العراقية الى مدير عام صندوق النقد الدولي ، المصدر نفسه أعلاه .

(29) حيدر حسين آل طعمة، إتفاق الإستعداد الائتماني وحوكمة مؤسسات الدولة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، <http://www.sudaneseonline.com/> ، تاريخ الزيارة 2018/7 / 20 .

(30) للمزيد من التفصيل راجع رسالة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الموجهة الى السيدة كرستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي المرسلة الى العنوان الآتي :

Washington, DC 20431, USA, 700 19th Street, N.W.

(31) مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المقدمة من السيد مدير عام البنك المركزي العراقي ووكيل وزير المالية العراقي والموجهة الى السيدة كرستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي المرسلة الى العنوان الآتي:

Washington, DC 20431, USA, 700 19th Street, N.W.

- 3.بقي الرصيد الأولي غير النفطي أعلى من الحد الأدنى بمقدار (4.6) تريليون دينار عراقي .
- 4.بقي إجمالي الدين العام دون الحد الأعلى بواقع 12.3 ترليون دينار عراقي، (10.4) مليار بحسب تقديرات وزارة المالية .
- 5.بقيت المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم المعاد جدولته و الاقتراض الجديد دون الحد الأعلى المقرر في البرنامج بواقع 188 مليون دولار امريكي في نهاية حزيران 2016 .
- ولكن في ضوء ذلك ما مدى التزام العراق باتفاق الاستعداد الائتماني⁽³²⁾ ؟**
- ان العراق يحاول الإلتزام باتفاق الاستعداد الائتماني من خلال حزمة الاصلاحات المتعلقة بالإدارة المالية ونظم المحاسبة والمراقبة ، والبحث عن الوظائف الوهمية بالإضافة الى تعديل قانون النزاهة وقانوني البنك المركزي والادارة المالية ، ولقد تم اكتشاف (50) ألف وظيفة وهمية بين متقاعد وموظف ومعظمهم كانوا يتقاضون رواتب من الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الإصلاح المتعلقة بالإيرادات غير النفطية ومن ضمنها قطاع الكهرباء والإتجاه نحو خصخصة هذا القطاع.
- تقييم خبراء الصندوق للإداء العراقي وفقاً لاتفاق الاستعداد الائتماني⁽³³⁾**
- لقد قدم خبراء الصندوق العديد من التوصيات للحكومة العراقية لإعادة البرنامج الى مساره الصحيح :

 - 1.لابد من الحصول على قدر من التمويل غير المباشر من البنك المركزي بالنظر لمحدودية الحصول على التمويل الخارجي .
 - 2.ابد كذلك من اجراء اصلاحات على سياسات المالية العامة لمنع تراكم المتأخرات .
 - 3.كذلك ينبغي اعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة والتي تهيمن على القطاع المصرفي .
 - 4.كذلك اوصى خبراء الصندوق بضرورة الاتفاق على تقاسم الموازنة بين الاقليم والحكومة العراقية لان من شأن الاتفاق ان يزيد من فرصة مواجهة التنظيم الارهابي .
 - 5.كما رحب خبراء الصندوق باي خطوة يمكن اتخاذها وتعزز من امكانية مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والغاء القيود على الصرف .

- ويتوقع خبراء الصندوق ان يصل الدين العام كنسبة الى مجموع الناتج المحلي في عام 2018 الى (63%) بعدما كان قبل ذلك يشكل ما نسبته (85%) من الناتج المحلي وبعد ذلك سيتجه الدين العام نحو الهبوط ليصل الى ما نسبته (53%) في عام 2021 ويرى خبراء الصندوق ان العراق قادر على الاستمرار في تحمل عبء الدين الخارجي شريطة التزامه بتصحيح اوضاع المالية العامة⁽³⁴⁾.

⁽³²⁾ للمزيد من التفصيل راجع الحوار الذي نشرته جريدة البيئة الجديدة مع مستشار رئيس مجلس الوزراء مظهر محمد صالح والمتاح على الرابط التالي <https://albayyna-arch.com/?p=112262> تاريخ الزيارة 2018/8/27 .

⁽³³⁾ للمزيد من التفصيل راجع التقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم: (16/379) ، والبيان الصحفي الصادر عن صندوق النقد الدولي ذي الرقم : (16/540 في 5/كانون الأول/2016) ، في الموقع:

<http://www.imf.org>, publications@imf.org

⁽³⁴⁾ المصدر السابق.

المحور الثالث / الآثار المترتبة على الإقتراض من صندوق النقد الدولي

إن أي قرض يُمكن اللجوء إليه يكون تأثيره ذا بعدين : أما بُعد يؤدي إلى إنعاش إقتصاد الدولة المدينة أو يكون تأثيره سلبياً على الدولة المقترضة في حالة إساءة إستخدامه .

لذا تقتضي الدراسة ، التطرق الى الآثار غير المباشرة المترتبة على إقتراض الدول من صندوق النقد الدولي فضلاً عن الآثار المباشرة المترتبة على إقتراض العراق من الصندوق ذاته .

أولاً. الآثار غير المباشرة المترتبة على إقتراض الدول من صندوق النقد الدولي

على الرغم من أن بعض الباحثين ، يشير إلى أهمية الإستعانة بالمؤسسات المالية الدولية التي تكون على إستعداد لتقديم العون المالي المؤقت والخبرات الفنية وتنفيذ برامج (الإصلاح الإقتصادي) ومحاولة التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمالية وخاصة في الدول النامية⁽³⁵⁾، إلا أن الواقع العملي والقراءة الدقيقة لنتائج هذه (البرامج الإصلاحية) على الدول النامية تشير ، وبما لا يقبل الشك إلى جملة من الآثار السلبية وكما يأتي :

- فيما يتعلق بتقليص الإنفاق العام الذي يعدّ أحد أهم الإجراءات الواجب إتخاذها ، لتنفيذ (برامج الإصلاح الإقتصادي) فقد أدى إلى تردّي الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية في الدول الخاضعة لهذه الاجراءات⁽³⁶⁾ ، وإذا كان صندوق النقد الدولي ، قد أشار إلى أن توسيع نشاط القطاع الخاص في مجال الخدمات الإجتماعية ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فعالية الإنفاق الحكومي في مجالي التعليم والصحة ، إلا أن هناك أدلة كثيرة تُشير إلى انخفاض ملحوظ في مستوى الخدمة المقدمة من جانب الحكومة إلى هذين الميدانين (كما في مصر)⁽³⁷⁾.

- وفيما يتعلق بتشغيل العمالة والإنعكاسات السلبية على تشريعات العمل الوطنية ، نجد إن (حق العمل) ، وهو أحد أهم الحقوق الأساسية للعمال ، أصبح مهدداً ، إذ إنحصر (همّ) العمال في إيجاد فرص العمل والحفاظ على الفرص المتاحة فضلاً عن مُطالبتهم بتحسين ظروف العمل وشروطه ، بعد أن تغيّر نهج الدولة في تنظيم علاقات العمل من التشريعات القانونية التي تنظمها (تشريعات العمل) إلى إبرام إتفاقيات جماعية بين أصحاب العمل والعمال وتنظيماتهم ، وبذلك تحوّل دور الدولة من حماية (عنصر العمل) إلى الإهتمام بإيجاد التوازن بين عنصر العمل وعنصر رأس المال ، وسنّ تشريعات جديدة ثلاث سياسة التكيف والإصلاح الإقتصادي من خلال زيادة القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني وجذب الإستثمارات الأجنبية وتحقيق بعض المهام الإجتماعية مثل الأجور

(35) د. محمد الفنيش ، دور صندوق النقد الدولي ، مجلة المنتدى ، العدد 156/ ، ايلول ، 1998 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ص 13 .

(36) محمد فهم يوسف ، التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الانسان ، مجلة المنتدى ، العدد / 197 ، شباط ، 2002 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ص 17 .

(37) د. جلال أمين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث ، مجلة المستقبل العربي ، العدد / 234 ، 8 ، 1998 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص 141 .

ومستحقات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي⁽³⁸⁾ ، وعلى الرغم من مساعي المؤسسات المالية الدولية ، للاهتمام بالأبعاد الاجتماعية لإجراءات (الإصلاح الإقتصادي) وإنشائها لـ (شبكات الامان الاجتماعي - Safety Social Nets) عن طريق صندوق الطوارئ يتولى التصدي لبعض الأهداف الاجتماعية التي تضررت من سياسة (الإصلاح الإقتصادي) فإن إسهامها في رفع مستوى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان محدوداً جداً⁽³⁹⁾ ، ففي (بوليفيا) مثلاً لم يساهم (الصندوق الاجتماعي) فيها إلا بتوفير فرص عمل لـ (10%) من نسبة عاطلين ، ولم يصل ما قدمه الصندوق من قروض إلى أفقر شرائح السكان ، وفي (الأردن) لم تصل الأموال التي قام بتوزيعها الصندوق عام 1994 الى أكثر من (3.5 %) من السكان⁽⁴⁰⁾ ، بينما ساهم الصندوق في (مصر) بتوفير (113) ألف وظيفة مقابل وجود ثلاثة ملايين عاطل عن العمل حتى عام 1995⁽⁴¹⁾ .

ثانياً. الآثار المباشرة المترتبة على إقتراض العراق من صندوق النقد الدولي

لا شك أن هناك آثاراً (إيجابية وسلبية) تترتب على آلية إقتراض العراق من صندوق النقد الدولي يُمكن معالجتها من خلال ما يأتي :

1- إيجابيات القرض : ⁽⁴²⁾

يُشير بعض الباحثين الى أن هذا القرض سيوفر سيولة مالية تُمكن العراق من تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة لاسيما وأن معدل الفائدة للقرض مُنخفض وهو ما يُمكن عدّه مناسباً للعراق ، كما إن إشتراط القرض فرض ضريبة على ذوي الدخل المرتفعة سوف يُؤدي الى تقليص التفاوت في الدخل ، كما إشتراط الصندوق التخلّص من الموظفين الوهميين وهذا ما يُساعد في القضاء على الفساد ويقلّص النفقات ، كما أن الصندوق فرض على العراق صياغة الموازنة الجديدة وفقاً الى معايير يُحدّدها الصندوق ذلك أن الموازنة الحالية تعدّ مجرد تخصيصات غير مرتبطة بالمشاريع وتكاليفها وجدواها .

2- سلبات القرض : ⁽⁴³⁾

يُمكن القول بأن أي قرض يُمثّل إلتزاماً على عاتق الدولة طالبة القرض بإعادة مبلغ القرض مع الفوائد بتاريخ الإستحقاق وخلاف ذلك تقرر على البلد المقرض فوائد إضافية .

(38) د. عدنان التلاوي ، العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل الوطنية والدولية ، مجلة العمل العربي ، العدد /68 ، 3 ، 1997 ، منظمة العمل العربية ، القاهرة ، ص ص 20-21 .

(39) محمد فهم يوسف ، مصدر سابق ، ص 21 ؛ أنظر: ميشيل شوسو دوفسكي ، مصدر سابق ، ص ص 80-81 .

(40) د0 جلال أمين ، مصدر سابق ، ص 142 .

(41) محمد فهم يوسف ، مصدر سابق ، ص 21 .

(42) د. مدحت القرشي ، قرض صندوق النقد الدولي للعراق أنموذجاً، جريدة الصباح الجديد ، معلومة متاحة على الرابط الآتي: www.newsabah.com/newspaper/ ، تاريخ الزيارة 2018 /8/1 .

(43) المصدر نفسه .

أ. أن القرض العراقي لم يكن مُخصصاً للإنفاق على مجالات استثمارية فيما عدا الجزء المُخصَّص لمستحقات الشركات النفطية ، ومن ثمَّ فإنَّ القرض العراقي سيُخصَّص للإنفاق في مجالات إستهلاكية غير مُدرة للربح ، وبمعنى أنه لن يكون هناك وجهة للعراق لتسديد القرض سوى العوائد النفطية التي تشهد تذبذباً في الأسعار لا يستطيع العراق التحكُّم فيه في ظلَّ غياب موارد أخرى غير نفطية يُمكن من خلالها تسديد القرض .

ب. أما فيما يتعلق بسعر الفائدة فإنه يُمكن القول أنه كلما كان سعر الفائدة مُرتفعاً إزداد عبء تسديد القروض ممَّا يُؤلِّد ضغوطاً على الإقتصاد الوطني وعلى الموازنة وفيما يتعلق بسعر الفائدة على القرض العراقي ، يُمكن القول أنه يعدُّ منخفضاً وفقاً للمعايير الدولية المُعتمدة ممَّا يُمْنَح فرصة للعراق لإستغلال هذه الفقرة والإستفادة من القرض.

الخاتمة

لقد تمَّ التوصل الى جملة من النتائج والتوصيات يُمكن إيجازها بما يأتي :

أولاً. النتائج

1- ان الإقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساسي على النفط وهذا ما يمكن عدّه السبب الرئيس لتشويه الهيكل الانتاجي العراقي لارتباطه بأسعار النفط غير المستقرة عالمياً مما دفع العراق الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي وطلب المساعدة منه رغم انه يمتلك خامس أكبر احتياطي نفط بالعالم .

2- ان العراق سيبقى ملتزماً بتطبيق شروط صندوق النقد الدولي وإن كان البعض من الباحثين يُسميها (اصلاحات تساعد العراق على تخطي أزماته المالية) .

3- يمكن القول ان العراق حاول جاهداً الالتزام باتفاق الاستعداد الائتماني رغم ما كان يواجهه من ضغوط كبيرة تتمثل بمحاربة التنظيمات الارهابية بتكاليفها الباهظة ، ومنها تطبيق جملة من الاصلاحات الاقتصادية كإصلاح قانون الرقابة المالية وقانون النزاهة بالإضافة الى قانوني البنك المركزي والادارة المالية.

ثانياً. التوصيات

1- يجب على الحكومات العراقية المتعاقبة تنويع مصادر إيرادات الموازنة لكي لا تقع مجددا رهينة لتقلبات اسعار النفط ويضطررها من نهاية المطاف اللجوء الى مظلة الصندوق الذي من الممكن ان تثقل كاهله .

2- بحسب رأي العديد من الخبراء الدوليين ووفقاً للمعايير الدولية يمكن القول ان هذا القرض سيوفر سيولة مالية تمكن العراق من تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة ، بالإضافة الى ان معدل الفائدة فيه منخفض جداً لكن يجب على العراق استغلال مبلغ القرض في مجالات إستثمارية مدرة للدخل لكي يستطيع سداد مبلغ القرض مع فوائده .

قائمة المصادر

أولاً. الكتب

1. نور شذهان عدّاي ، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010 – 2014) ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ، 2016 .
- ثانياً. الدوريات
2. احمد ابراهيم علي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، تشرين الاول 2015 .
3. جلال أمين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث ، مجلة المستقبل العربي ، العدد / 234 ، 8 ، 1998 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
4. عباس غالي الحديثي ، صندوق النقد الدولي أداة لصناعة التبعية والهيمنة ، المجلة الثقافية ، العدد / أيلول – كانون الأول ، 2000 ، الجامعة الأردنية .
5. عدنان التلاوي ، العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل الوطنية والدولية ، مجلة العمل العربي ، العدد / 68 ، 3 ، 1997 ، منظمة العمل العربية ، القاهرة .
6. محمد الفنيش ، دور صندوق النقد الدولي ، مجلة المنتدى ، العدد / 156 ، أيلول ، 1998 ، منتدى الفكر العربي ، عمان .
7. محمد فهمي يوسف ، التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الانسان ، مجلة المنتدى ، العدد / 197 ، شباط ، 2002 ، منتدى الفكر العربي ، عمان .

ثالثاً. الوثائق الدولية

8. تقرير البنك الدولي عن حالة الإقتصاد العراقي لعام 2017 :
<http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview>
9. تقرير للبنك الدولي عن حالة الإقتصاد العراقي المتوقع لعام 2018 في الموقع الرسمي للبنك الدولي
<http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview>
10. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2016 ، في الموقع :
International Monetary Fund (ARABIC), 700 19th Street NW ,Washington, DC 20431 USA, www.imf.org.
11. تقرير صندوق النقد الدولي والمعنون: المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع العراق ، البيان الصحفي رقم 15/382 والصادر في 18/ أغسطس/ آب 2015 .
12. البيان الصحفي رقم 04/ 16 الصادر في 12/ يناير / 2016 والتقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي ، ويمكن الحصول على هذا التقرير والبيان الصحفي بمراجعة البريد الإلكتروني : www.imf.org publications @imf.org

- 13.** التقرير القطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي، البريد الإلكتروني : [@imf.org](http://www.imf.org/publications) :
- 14.** خطاب النوايا الموجه من الحكومة العراقية الى مدير عام صندوق النقد الدولي والمرفق بتقرير الصندوق المرقم 6/11 والصادر في يناير 2016 ، متاح على الرابط الآتي : www.imf.org : تاريخ الزيارة 2018 / 7/20 .
- 15.** للتقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم 16/ 379 <http://www.imf.org> : إنترنت: publications@imf.org بريد إلكتروني ، والبيان الصحفي الصادر عن صندوق النقد الدولي ذي الرقم 16/ 540 في 5 / كانون الاول / 2016 .
- التقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم 16/ 379 <http://www.imf.org> : إنترنت: publications@imf.org بريد إلكتروني ، والبيان الصحفي الصادر عن صندوق النقد الدولي ذي الرقم 16/ 540 في 5 / كانون الاول / 2016
- 16.** وثيقة برنامج البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقرض مقترح لجمهورية العراق ، وثيقة البنك الدولي : (تقرير رقم: IQ-97938 - العراق) ، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.
- 17.** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق .. أنظر : http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/operations/about_undp.html
- 18.** استراتيجية الشراكة مع جمهورية العراق للسنوات المالية 2013-2016 ، وثيقة مجموعة البنك الدولي رقم التقرير Q1-73265 ، ادارة الشرق الاوسط ، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، 13 / تشرين الثاني 2012 .
- 19.** رسالة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الموجهة الى السيدة كرستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي المرسله الى العنوان الآتي : Washington, DC 20431, USA, 700 19th Street, N.W
- 20.** مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المقدمة من السيد مدير عام البنك المركزي العراقي ووكيل وزير المالية العراقي والموجهة الى السيدة كرستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي المرسله الى العنوان الآتي: Washington, DC 20431, USA, 700 19th Street, N.W
- 21.** قرار مجلس الأمن (1991/692) في الوثيقة: (S/RES/692) , 20 , May , 1991
- 22.** قرار مجلس الأمن ذي الرقم/686 في 14/ نيسان/ 1995 ، في الوثيقة : (S/RES/986 (1995) , 14 , April , 1995.

رابعاً. القوانين

- 23.** قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 .

خامساً.المصادر باللغة الانكليزية

29. The Fund for Peace, Report Edited by J. J. Messner, Washington, D.C. 2005,2016, www.fundforpeace.org.
30. Malcom N. Show , International Law , Second Edition ,Cambridhe ,Grotius publication Limited.
31. Jop Gordon , Cool war: Economic sanctions as a weapon of mass destruction , Harper's Magazine Foundation, Harvard University Press,2002.
32. Rex J. Zedalis , Iraqi Oil and Revenues from Its Sale: A Review of How Existing Security Council Resolutions Affected the Past and May Shape the Future , EJIL, Vol.18 , No.3 , 2007.
33. Doc:(PR/2011/1) , 27 , January 2011 , www.uncc.ch.

ثامناً :- مصادر الشبكة الدولية للإنترنت

34. حيدر حسين آل طعمة ، إتفاق الإستعداد الإئتماني وحوكمة مؤسسات الدولة ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، <http://www.sudaneseonline.com/>، تاريخ الزيارة 20/2018/7 .
35. الحوار الذي نشرته جريدة البيئة الجديدة مع مستشار رئيس مجلس الوزراء مظهر محمد صالح والمتاح على الرابط التالي <https://albayyna-arch.com/?p=112262> تاريخ الزيارة 2018/8/27 .
36. مدحت القرشي ، قرض صندوق النقد الدولي للعراق أنموذجاً، جريدة الصباح الجديد ، معلومة متاحة على الرابط الآتي : ww.newsabah.com/newspaper ، تاريخ الزيارة 2018 /8/1 .